زاوية

جماعة الأهالي وبدايات الفكر الديمقراطي الاجتماعي في العراق

عادل الملا

يزخر تاريخ العراق السياسي المعاصر بالكثير من الأسماء اللامعة من شخصيات ومنظمات وصحف وأحزاب، تركت بصماتها الواضحة على مسار الأحداث السياسية في بلادنا وأضحت نجوما في سماء العراق وتاريخ شعبه العاصر.

فلا يمكن لأي متابع لمسيرة النضال الوطني والديمقراطي في العراق المعاصر أن يتجاهل أسماء من قبيل جعفر أبو التمن وكامل الجادرجي ويوسف سلمان يوسف، أو أن يغفل الدور المتميز الذي اضطلع به (الحزب الوطني) و(الحزب الوطني الديمقراطي) و(عصبة مكافحة الصهيونية) و(جماعة الأهالي).

إن إلقاء الضوء على هذه العلامات البارزة في تاريخ شعبنا يكتسب أهمية كبيرة لتعريف الأجيال الجديدة من أبنائنا بالمستوى الذي وصل إليه الفكر السياسي آنذاك والتضحيات الكبيرة التي قدمتها الأجيال السابقة على طريق التحرر والديمقراطية وللاسهام في إشاعة ثقافة وطنية ديمقراطية. وتتصدى لهذه المهمة يجب أن ينهض الاعلام، للقروء والمسموع والمرئي، ويمكن أن يكون للأعمال الدرامية دور متميز في هذا المجال، ولنا في تجربة إخوتنا المصريين خير مثال، فلقد تم إنتاج عشرات المسلسلات التلفزيونية والأفلام السينمائية التي تناول الرموز الوطنية المصرية والأحداث المهمة كثورة 1919 والزعيم سعد زغلول والمقاومة الوطنية للانكليز في السويس وما الى ذلك.

لقد كانت (جماعة الأهالي) من أوائل من ربط النضال الوطني في سبيل الاستقلال بالنضال من أجل الديمقراطية بشقيها السياسي المتمثل بحرية الأحزاب والصحافة والانتخابات، والاجتماعي المتمثل بإزالة أشكال الاضطهاد الاجتماعي كافة وإنصاف الطبقات المفقرة وتوفير وسائل العيش الكريم لها.

صدرت جريدة (الأهالي) في أوائل عام 1932، وكان مؤسسها (على نحو ما يشير إلى ذلك زكي خيري) عبد القادر إسماعيل وهو الزعيم الروحي لثلة من شباب الشغف الراديكالي من خريجي الكليات، وهؤلاء شقيق يوسف إسماعيل أحد مؤسسي الحزب الشيوعي العراقي، فيما يشير عبد الرزاق الحسني إلى أن صاحب الجريدة ومديرها المسؤول هو حسين جميل، الذي أصبح فيما بعد قياديا بارزا في (الحزب الوطني الديمقراطي).

ويعزو فاضل حسين نشوء جماعة الأهالي إلى الصداقة الوثيقة التي نشأت بين حسين جميل وعبد القادر إسماعيل عندما كانا طالبين بالمدرسة الثانوية في بغداد، حيث فكرا في العمل السياسي وتوصلا إلى أن معنى (الوطنية) لا يقتصر على المطالبة بالاستقلال التام بالأساليب التي درج عليها الساسة القدامى، بل إن (الوطنية) تعني، فضلا عن المطالبة بالاستقلال التام، العناية الوفية بمصالح الشعب، أو (الأهالي)، وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، وهذا يتطلب نشر الوعي السياسي بأساليب علمية عصرية بينهم، أي إن الشعب (الأهالي)، وفق هذا المنظور، هو لغاية وهو الوسيلة أيضا في إحداث التحولات المطلوبة.

لم يكن تيار (الأهالي) متجانسا، وقد ازداد اختلاطا بانضمام عبد الفتاح إبراهيم (مؤسس "حزب الاتحاد الوطني" عام 1946) وكامل الجادرجي (مؤسس "الحزب الوطني الديمقراطي" في العام نفسه)، ففي حين كان عبد القادر إسماعيل يساريا ماركسيا، وكذلك العديد من أعضاء الجمعية الآخرين الذين كانوا على صلة مع حسين الرحال (أول ماركسي معروف في العراق) ومع محمود أحمد السيد مؤلف رواية (جلال خالد) التي تعدمن بواكير الواقعية الاشتراكية في الأدب العراقي، كان كامل الجادرجي، الذي ينحدر من عائلة أرستقراطية، ديمقراطيا ليبراليا خاب أمله بالسياسيين التقليديين وعميدهم ياسين الهاشمي فتزعّم (جماعة الأهالي) واستطاع أن يحولها إلى الطريق الليبرالي (بعد إبعاد سلطة عبد القادر إسماعيل) وأن يشق طريقا وسطا بين المحافظين واليساريين.

وفي عام 1934 أصدرت (جماعة الأهالي) برنامجها لموسم (الشعبية)، الذي قام بصياغته عبد الفتاح إبراهيم، وقد تضمن البرنامج انتقادا للفكر الشيوعي مما حدا بيوسف متي الى الرد على هذا البرنامج في مقالة نشرها في مجلة (عطارد) بعنوان (الشعبية في الميزان). وعلى الرغم من كل ذلك فإن السفارة البريطانية والسلطات العراقية كانت تعتبر جماعة الأهالي منظمة شيوعية.

إن من أبرز نشاطات جريدة (الأهالي) هو قيامها بنشر مناقشات مجلس النواب للائحة (قانون حقوق وواجبات الزراع) التي كانت مجتمعة، فقد اقترح أحد النائبين إطلاق تسمية (حقوق الملاك وواجبات الفلاحين) على تلك اللائحة، وكانت الجريدة تلمح إلى أن الوقف من هذا القانون تنطلق من الوضع الاجتماعي لهذا النائب أو ذاك. كما نشرت الجريدة سلسلة مقالات بعنوان (أربعون يوما في الأهواز بين نعمان) بقلم عبد القادر إسماعيل، وصف فيه الحياة المأساوية لفلاحي العمارة. لقد كانت مقالات الأهالي (حسب رأي زكي خيري) انعكاسا للوضع الاجتماعي السائد آنذاك الذي تمثل في نشوء طبقة جديدة من كبار ملاكي الأرض على أساس قانون (اللزمة) وقانون (تسوية حقوق الأراضي) لاتحولت الأراضي الأميرية. التي كانت مشاعة للعشائر، إلى مقاطعات للاقطاعيين لجدد من شيوخ العشائر وتجار المدن وكبار البيروقراطيين، أي إن الطبقة الجديدة استولت على الأراضي من الفلاحين، وكذلك حرمت الدولة من الريع الذي كانت تدفعه العشائر كخراج مقابل حيازتها للأرض.

بعد تعطيل جريدة (الأهالي)، حصل كامل الجادرجي على امتياز إصدار جريدة (صوت الأهالي) التي وضعها تحت تصرف (جماعة الأهالي)، وقد نهجت، بعد صدورها في آذار عام 1934، نهج جريدة (الأهالي) وكتبت عليها عناوين الأخيرة نفسها، فهي جريدة يومية سياسية جامعة يصدرها فريق من الشباب، وقد تخذت من قول الخليفة عمر بن الخطاب (متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا) شعارا لها، يقول روفائيل بطي: "إن جريدة صوت الأهالي أخذت تأدية واجبها الوطني الصحافي في الدفاع عن حقوق الشعب وإفهام الجمهور مصلحته وتنبيهه إلى ما يراد به، وطابعها الانتصار للطبقة الكادحة. وكانت لجريدة تنهج نهجا تقدميا في سياستها، فقد انتصرت لزعامة جعفر أبو التمن وأيدته وآمنت بإخلاصه". وقد عملت الجريدة على مقارعة مشروع تعديل قانون المطبوعات، فكتبت مقالا عنوانه (خنق جديد للحريات في لائحة قانون المطبوعات).

وما لبثت أن ضاقت الحكومة ذرعا بجريدة (صوت الأهالي)، فعطلتها يوم 21 أيار 1934، وله يصدر منها، بالمحصلة، أكثر من 54 عددا.

لقد رفعت جماعة الأهالي الوعي الديمقراطي بين المثقفين العراقيين آنذاك، وكانت عونا للحركة اليسارية، كما إنها رفدت القوى السياسية الوطنية بالعديد من الأسماء البارزة من قبيل عزيز شريف (مؤسس حزب الشعب) وحسين جميل ومحمد حديد (من قيادي الحزب الوطني الديمقراطي) وسواهم.

العراق دولة اتحادية منذ آذار (1970)

عبد الاله الفكيكي

ما ان صدر القانون المؤقت لإدارة الدولة حتى علا ضجيج البعض في حملة شعواء على الفيدرالية التي أشار اليها القانون المذكور.. وراح ذلك البعض يصمها بخطوة نحو تقسيم وتفتيت العراق. ويحذر وينذر من عواقب هذا التوجه الغريب عن طبيعة العراق وأهله

ولسنا هنا في معرض الدفاع عن كل ما ورد في هذا القانون.. اذ ان لنا تحفظات كغيرنا.. على بعض فقراته التي اتسمت بالتسرع أو الغموض أو الافتقار للرؤية المستقبلية اضافة للمسحة الانشائية التي اتسم بها بشكل عام.

وعدم تبويب فقراته بالشكل المعتاد والمتعارف عليه عند وضع الدساتير مؤقتة كانت أم دائمة.. إلا إن الذي يهمنا هنا الضجة المفتعلة حول الفدرالية كمفهوم لتوزيع السلطات في الدولة وتنظيم العلاقة بينها وبين إقليم كردستان العراق... كما إننا نسعى في الوقت نفسه الى تشخيص الأطراف التي تتحمل بهذا القدر أو ذاك. الفهم الخاطئ والإرباك والتشويش التي وقع فيه أغلب المواطنين مما ساهم في اتخاذهم الموقف السلبي الذي ساد الشارع العراقي تجاه الفدرالية.

لقد سبق لنا أن أوضحنا في بحثنا الموسوم (جذور الدعوة الى اللامركزية في العراق) الخلفية التاريخية لدعوات إعادة النظر في توزيع السلطات في الدولة العراقية.. والتنبيه لمخاطر المركزية المفرطة منذ عهد الرحوم الملك فيصل الأول.. الذي شخص في رسالته المشهورة عام 1932 طبيعة المجتمع العراقي وضرورة شراك المحافظات في صنع القرارات.. ولئن سرنا كذلك الى رد المرحوم جعفر العسكري الإيجابي على مقترحات فيصل تلك والتي لاقى تأييدا باللائمة على المستشارين الإنكليز في رفض توزيع السلطات في الدولة وإصرارهم على المركزية.. كذلك تناول البحث الإشارة الى العديد من مساتير الأحزاب العراقية في العهد الملكي التي نصت على اللامركزية وأكدت عليها.. وأخيرا وليس آخرا النصر الذي حققته الحركة الكردية بزعامة الراحل البرزاني في توقيع اتفاقية آذار للحكم الذاتي والتي اعتبرت في حينه نصرا لكل العراقيين ولأول مرة. أباحت حق النظر في هيكلية الدولة العراقية وطريقة توزيع السلطات فيها.. بعد أن كان هذا الأمر من المحرمات... وقد استطعت تلك الإتفاقية من كافة شرائح المجتمع العراقي بالقبول والترحاب...

واليوم والجميع يتطلع الى عراق يتجاوز سلبيات الماضي ومآسيه.. تخرج علينا مجاميع ممن يجدون في الإعتراض مجرد الإعتراض. السبيل للبروز على الساحة السياسية أو العودة إليها بعد طول هجوع ليخدعوا الواطن العادي الذي كان مغيبا لعقود من الزمن عن المشاركة السياسية أو فهم ما جرى خلال الحقب التاريخية التي سبقت ولادته بزمن طويل.. والذي فاجأته المفاهيم الجديدة وجعلته في حيرة من أمره.. بسبب تقصير الأطراف السياسية التي تولت زمام الأمور بعد سقوط النظام لغائي.. عن توعيته وإفهامه حقيقة تلك المفاهيم وجدوها في ترسيخ الوحدة الوطنية لهذا الشعب وتقوية جبهته الداخلية والحفاظ على وحدة ترابه.. قبل لجوئها الى الأسلوب الفوقي الذي سلكته في إصدار القانون الأخير.. وإن اعترافها التأخر.. بتسرعها وعدم أخذها رأي الأخرين السبق بما أقرته فيما فتحت الباب أمام هواة الإعتراض على الصالح والطالح مما تقدم عليه من إجراءات متجاوزين كل حقائق التاريخ والتجارب المرة التي مرت بها هذه البلاد.. ليعتقوا الفدرالية بأنها تمزيق وتفتيت للوطن.. الذي لم تمزقه غير المركزية المفرطة والنظام الفردية..

إنه لأمر مضحك ومؤلم في آن معا أن يزيف هذا النفر المفاهيم والمصطلحات ليمرروا تشويهم للتعمد لمفهوم الفدرالية أو الإتحادية فيرفعون شعارات ترفض الفدرالية وتدعو للحكم الذاتي.. لتقيم كردستان..!!، وهم بالتأكيد لا يفهمون معنى الطلبين ولا يدركون أحدهما أو الفرق بينهما.. ولو رجعوا لإتفاقية آذار للحكم الذاتي لعام 1970 التي وقعها البكر وصدام وما تضمنته من بنود لأدركوا الإسفاف الذي إنزلقوا إليه... فعندما تقدم حكومة مركزية عام 1970 على عقد اتفاق مع ممثلي شعب قلبه في الدولة و تجيز له انشاء مجالس تنفيذية وتشريعية وقضائية وتنص على أن يكون نائب رئيس الدولة من مواطني ذلك الإقليم.. وتحدد لحدود الجغرافية لذلك الإقليم وترصد له نسبة من ميزانية الدولة وتنص في دستور الدولة أن العرب والأكراد شركاء في الوطن.. الخ.. فإن ذلك يعني تحول الدولة من دولة (بسيطة) الى دولة (مركبة).. أي من دولة يحتكر المركز فيها كل الصلاحيات الى دولة اتحادية تضم اقليم محدد لعالم مع باقي أجزاء الدولة التي تختلف عنه في اللغة والعنصر.. وهل الفدرالية تخرج عن هذا الوصف.. إذا ما طبقت على أساس الإختلاف العرقي؟

إن العراق تحول الى دولة اتحادية فدرالية بالإختيار والرضى من قبل الطرفين المتعاقدين منذ آذار عام 1970.. وبغض النظر عن التسمية (بيان)، (إتفاقية)، (إتفاق).. فإن آذار شهد إعادة النظر في هيكلية الدولة العراقية من ناحية توزيع السلطات وممارستها.. وجاءت فترة ابتعاد اقليم كردستان طوال الثلاثة عشر عاما الماضية عن المركز الذي كان يمثله نظام صدام ليؤكد هذه الحقيقة.. ويعمقها ويفرض واقعا جديدا لا يستطيع أحد التنكر له أو الإلتفاف عليه.. إن كل الذي جرى اليوم هو تأكيد وصياغة لأمر واقع (defacto) بأسلوب قانوني ودستوري (jure) وليس هناك ما هو أبعد من ذلك.. وليتذكر الجميع أن حدود الدولة وسلطاتها كانت تقف وتتجمد في نقاط (فايده) و(كفري) وضواحي الموصل حتى لحظة سقوط النظام.. وكان بإمكان الأخوة الأكراد أن يبقوا في أماكنهم ويطلبوا التفاوض مع سلطة الأغلبية التي تحكم.. أو ستحكم. في بغداد.. لتقرير مصير شكل الدولة في ضوء المستجدات التي حصلت.. ولكنهم كانوا أول من دخل بغداد وشارك في العملية السياسية مؤكدين بذلك انتماءهم العراقي وارتباطهم بهذا الوطن.. وكانوا قبل ذلك يحتضنون كل قوى المعارضة وكل هارب من ظلم النظام الفاشي من العرب ومن كافة الأقليات الأخرى..

إن أي دولة تقدم على ما أقدمت عليه الدولة العراقية عام 1970 سيحولها الى دولة اتحادية شاءت أم أبت ولا عبرة هنا للتسميات.. أما بالنسبة لباقي أجزاء الدولة الذي تتعلقه أغلبية متجانسة قوميا فلها أن تختار أسلوب الذي تراه من حيث توزيع السلطات كإعتماد نظام اللامركزية الواسعة أو الأقاليم أو المقاطعات.. الخ

وبعد، فإننا نكرر ما قلناه في البداية من أننا إنما تناولنا هنا مفهوم الفدرالية حصرا.. ويبقى لنا رأي في مواد القانون الأخرى.. ونود أن نهمس في آذان المعترضين.. لأجل الإعتراض لا غير.. لنا أضعنا ثلثي أرض فلسطين لأننا رفضنا قرارا لم نكن نمتلك قدرة تغييره.. ويتألم شعب فلسطين اليوم من أجل الحفاظ على ربع ما تبقى من وطنه.. نتيجة مزيدات المعترضين والرفضيين..!!، وسقطنا في حبائل الخداع الصهيوني الذي جعلنا "نناضل" ضد توحيد الشرق العربي بحجة أن "الهلال الخصيب" مشروع استعماري"..!!

وكادت السودان تضيع نتيجة قصر نظر النظم السابقة التي لم تتحمل بحكمة وشجاعة رجال النظام الحالي.. الذي ما زال يسعى من أجل الإبقاء على وحدة تراب وشعب بلاده.. ونتمنى له كل النجاح في مساعيه تلك.. وعله يكون قدوة للآخرين...

وفي العراق تهكنا اقتصادنا وخسرنا الآلاف من أبناء شعبنا العربي والكردي في معارك عبثية امتدت لعقود عديدة.. وحولت شمال الوطن الى منطقة حرب ومستنزاف ومسرحا لتدخلات اقليمية ودولية ولم تفلح كل تلك المحن في تفكيك عرى المودة والإخاء بين الأغلبية العربية وبين الكورد الطيبين..

حتى بعد حرقم النظام الفاشي قوميا فلها أن تختار أسلوب الذي تراه من حيث توزيع السلطات كإعتماد نظام اللامركزية الواسعة أو الأقاليم أو المقاطعات.. الخ

وبعد، فإننا نكرر ما قلناه في البداية من أننا إنما تناولنا هنا مفهوم الفدرالية حصرا.. ويبقى لنا رأي في مواد القانون الأخرى.. ونود أن نهمس في آذان المعترضين.. لأجل الإعتراض لا غير.. لنا أضعنا ثلثي أرض فلسطين لأننا رفضنا قرارا لم

نذر التغيير القادمة والتعامل معها

قاسم علوان

هل أثبتت نظرية أحجار الدومينو صحتها أخيراً بعدما كثر الكلام عنها سابقاً؟ هذه النظرية التي بدأ الحديث عنها في ثمانينات القرن الماضي، ترى هل يكون هناك تعديل على بعض آلياتها وترتيب مفرداتها السياسية؟ ولكن تبقى النظرية رمادية والوقع شيئاً آخر ولكنه ليس أخضر بالتأكيد هذه المرة في الأفق.

صحيح بدا الكل من حيرٍ ان صدام خائفاً وجلاً بعد سقوط وانحسار ظلام خمس وثلاثين سنة من الحكم الشمولي الفاشي الذي غمر العراق مستثمراً بشعارات العروبة والقومية وتحرير فلسطين التي لم يتحقق منها ولا شعار واحد مطلقاً. كما إنه وفي مرات عديدة استعار الكثير من شعارات الخطاب الإسلامي السياسي الذي كان يناوئه قبل حين إلى درجة الحكم بالإعدام على من يتبناه بعد اتهامه بالخيانة العظمى. كما إنه بعد غزوه لكويت بدا مرتبكاً بعض الشيء في دقة اختياره لشعاراته للعلنة التي اختلطت بأهدافه على الأرض متمثلة بـ«عملية الغزو» تلك فلا يدري ماذا يعلن. لكنه استدرك بعد حين فأعلن أن الكويت هي للحظة الأولى على طريق تحرير فلسطين. كما إنه استخدم المفردات نفسها التي استخدمها الإمام الخميني مثل (الشيطان الأكبر) و(المستضعفين..) وغيرها بعد أيام قليلة من توقف الحرب الطاحنة بينهما.

وبنفس الطريقة أوقعت حرب أمريكا التي أعلنتها على نظام صدام أنظمة المنطقة كلها في حالة من الإرباك في دقة اختيار مفردات خطابها السياسي للعلن وانعدام حس التوقع عندها لدرجة مذهلة، كما أوقعها في دوامة من قلق ولخوف على الذات مما سيأتي قريباً بعد إعلان نذر التغيير القادمة من العراق على يد قوات أجنبية تؤيدها قوى غير معلنة في الداخل نهضت فجأة ومعارضة متعددة الأطراف لذلك النظام واسعة إلى حد ما لكنها مبعثرة فبغير هدف واضح في الخارج، ولا سيما كانت لدى تلك الأنظمة المحيطة به وحتى البعيدة قليلاً عنه قواسم مشتركة مع صدام برغم العداء المعلن له، مثلاً غياب الديمقراطية في بلدانها والخرق المتكرر لمبادئ حقوق الإنسان المعلنة من قبل الأمم المتحدة وإعلان الولايات المتحدة الأمريكية عن قيمومتها على تلك المبادئ وصيانتها وضمان انتشارها، إضافة إلى اضطهاد الأقليات العرقية فيها والطائفية أيضاً وما إلى ذلك من قمع للقوى المعارضة في الداخل، كما أن هناك التهمة الجديدة الجاهزة آلا وهي الإرهاب الدولي والتي يمكن أن تلصق بأي نظام وتؤدي به إلى المحال التي وصل إليها ابن لادن وصدام.

كما يمكن إضافة كل ذلك إلى عداء الشارع العربي والإسلامي بسبب موقفها المنحاز من القضية الفلسطينية وحقوق لشعب الفلسطيني المتمثلة في حق العودة إلى أرضه والحل العادل لتلك القضية. وهذا ما أضفى على تلك الخلطة مع القضية العراقية الجديدة شيئاً من التعقيد عندما تداخلت الخنادق واختلفت وجهات النظر التي كانت متفقة سابقاً في كيفية النظر إلى هذا الموضوع الشائك من دون أخذ معاناة العراقيين القاسية طوال كل تلك الفترة بنظر الاعتبار، أو بالنظر إلى صدام من قبل بعض الضللين من العرب الذين خدعتهم شعاراته ودعمه للمقاومين الفلسطينيين مؤخراً مقابل تجويع العراقيين، أو من المرتشين من الصحفيين من الأقلام والفتوات للعر وضة للبيع والشراء كونه بطلاً قومياً تعرض لاعتداء أجنبي.

ترى ماذا يمكن لتلك الأنظمة أن تفعل؟ أو ما رد فعلها لسقوط ذلك النظام وهو وفي الوقت نفسه عدوها وهذا هو المعلن رسمياً في إعلامها برغم وجود تلك الثوابت المشتركة معه؟ ولكن أن يأتي سقوطه على يد عدو مشترك للجميع وهو الولايات المتحدة الأمريكية، تلك هي المشكلة!!

ستتغير بعد ذلك آلية سقوط الأحجار المتجاورة كما هو معلن ومتوقع في مفردات (نظرية أحجار الدومينو) مما هو متوقع لها سابقاً أي السقوط بالتجاور إلى آلية جديدة غير معروفة أو معمول بها قبل ذلك. وهذا ما سنأتي عليه.

رد الفعل الليبي السريع

فبعد سقوط النظام العراقي على يد قوات الاحتلال الأجنبي وخوف دول الجوار من أن يأتي عليها الدور بعد ذلك فيها هي ليبيا التي تبعد عن صدام ونظامه الساقط آلاف الكيلومترات تعلن وبشكل مفاجئ عن استعدادها لاستقبال فرق التفتيش الدولية ولجانها للتفتيش عن أسلحة الدمار الشامل لديها ولتلبيه بنفسها عليها!! وكما يعلن على لسان آخرين من منتسبي ذلك النظام عن اتصالات سابقة بينهم وبين إسرائيل!! وقد أعلنت قبل ذلك قبولها دفع مبالغ التعويضات الهائلة لأسر ضحايا لوكربي وغيرهم من ضحايا تفجير الطائرات المدنية الأخرى برغم إعلانها وقسمها المتكرر بأغلظ الإيمان على براءتها من دماء تلك الضحايا. وكما أعلنت بأن سيكون هناك تغيير في سياساتها الداخلية باتجاه المصالحة مع الداخل بعد أن تصالحت مع الخارج والأخذ بنظر الاعتبار بعض المفاهيم الديمقراطية ومراعاة حقوق الإنسان وما إلى ذلك من المفردات الجديدة التي عليهم تعلمها والتدريب على نطقها سريعاً مثل مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وغيرها.. وإلا!!

ماذا عن إيران؟

أما الجارة الجمهورية الإسلامية والتي وضعت ضمن قائمة محور الشر التي أعلنتها الولايات المتحدة والتي بدأت العمل وكما يبدو على كسر حلقات ذلك المحور حلقة حلقة كما أعلن ذلك بعض أصحاب النظريات السياسية التي تقول باستمرار حالة الحرب، فاستهلت جهدها العسكري بالحلقة الأضعف والأخطر في نفس الوقت، لا بل تطور الوضع العسكري بحسب بتلك النظرية بأن أخذت الولايات المتحدة موقعاً عسكرياً على الأرض متجسد بشكل عملي بين أهم حلقتين في ذلك المحور وهما سورية وإيران. إضافة إلى مسك الخاصرة الغربية لهذه الأخيرة في أفغانستان وهذا ما جعلها في شدّ حالة من الهلع والتحفز للدفاع عن الذات أو لهرب إلى أمام.. وهذا ما دفعها إلى اختيار لا استراتيجية غير متزنة كرد فعل سريع متمثلاً باختيارها أرض العراق مكاناً للمواجهة الخفية مع ذلك العدو الكبير لها، وذلك نتيجة إحساسها بأنها تملك أفضليات مسبقة تكتيكية إلى حدما في هذا المكان بالذات بسبب الارتباطات الطائفية والتداخلات العرقية التي أمسى لها النظام السابق أصلاً عبر عمليات التهجير القسري والحرب الطويلة التي حدثت بين البلدين وآلاف الأسرى الذين ظلوا في إيران والهجرة الواسعة عام 1991، بينما لا يملك العراقيون في الوقت الحاضر أية فضلية تكتيكية أو استراتيجية مماثلة على الوقع الإيراني بسبب طبيعة التوازنات الجديدة التي أفرزتها الحرب الأخيرة سوى عبء آلاف من منتسبي مجاهدي خلق الذين ضاقت بهم الأرض على اتساعها بعد أن ضيقهم صدام كورقة ضغط ليهددبها إيران أثناء أزماته معها وقتما يشاء. وبسبب هذه لواجهة غير المعلنة من الجار الإيراني وبتسويق شعارات ملفقة أو مغلفة بالديمقراطية والدعوة لانتخابات فورية والحفاظ على الهوية الإسلامية للشعب العراقي والتحريض على مقاومة الاحتلال، إضافة إلى اشتداد أزماتها الداخلية والمتمثلة بالمعركة القائمة الآن بين مجلس صيانة الدستور الذي يمثل القوى المحافظة في إيران من جهة وأنصار خاتمي الإصلاحيين في البرلمان من جهة أخرى. وتلغطيتها لهذا الوضع القائم والذي يمثل أزمة قد تقود إلى حرب أهلية، تسعى إيران بكل جهدها لنقل معركتها مع الولايات المتحدة واختيار الإصلاحي في الداخل إلى داخل العراق بسبب الوضع الداخلي لهش لهذا البلد عبر دعمها للجماعات الأصولية الولية لها والمتنوعة والتي تتقبل التغيير دائماً في ولاءاتها حسب الظرف السياسي السائد!!

ماذا عن سوريا المرشح الأخر في قائمة أعداء الولايات المتحدة الأمريكية بعد إيران؟

لقد بدأ النظام السوري يعاني أزمة (قلبية) شديدة على أثر اقتراب الولايات المتحدة عسكرياً منه إلى هذا الحد منذ إعلان أمريكا لقانون تحرير العراق، أي أزمة تسديد مستحقات قديمة تبدو منسية لكنها ساخنة دائماً، ولكنه كان يأمل مثل شقيقه اللدود صدام حسين بأن الحرب غير ممكنة الوقوع بسبب لوقف الأوربية لعارضة للحرب. وكذلك موقف الرأي العام العالمي الذي كان يؤخذ بالحسبان سابقاً وللشجعة على ذلك التفاؤل. ولكن حسابات الحقل لم تتطابق مع نتائج البيدر دائماً، وها هي الكارثة غير المتوقعة تقع على رأس صدام في البداية وربما تستهدفه هو فقط كما تعلن الإدارة الأمريكية في مؤتمراتها الصحافية. ترى ما العمل لو كانت النيات غير ما هو معلن حقاً؟ كانت هناك طريقة في العمل السياسي بين البلدين العربيين الشقيقين الجارين المسلمين والذين يعتنقان نفس العقيدة السياسية البعثية برغم اختلاف الاتجاهات بينهما (يسار ويمين) في إدارة العلاقات السياسية طوال السنوات الماضية وهي احتضان فصائل المعارضة السياسية لكل منهما في بلده وإدارة عمليات (المقاومة) آنذاك للتوافضة والمحدودة أحياناً منه ضد البلد الآخر مثلاً تمثلت في سبعينيات القرن الماضي في تفجيرات متبادلة في عاصمتي كل منهما، وهذا ما استمر سنوات عديدة برغم عدم فاعلية ذلك الأسلوب. وهذا هي الشقيقة سوريا تلجأ الآن إلى الأسلوب القديم نفسه بعد تطويره وتوسيعه بواسطة متطوعين أو مرتزقة عرب من أصناف مختلفة كانت ستختفي في سجونها وتموت لو كانت ظهرت هناك إلى زمن قريب، فها هي تؤهلهم في الوقت الحاضر وتزودهم بما يلزم من معلومات وأدوات وقوال برغم ضيق ذات اليد ثم تدخلهم إلى العراق عبر حدودها الطويلة والمفتوحة معه ليقاوموا الاحتلال الأجنبي فيه عبر قتل الأبرياء من المدنيين والأطفال أو تفخيخ أنفسهم ليمنعوا حرباً محتملة ضده عنها أو ليتأكل مصيره بالتوقيع بعض الوقت إن أمكن. إنها نفسها طريقة صدام في التعامل مع الأزمات الخطرة وقتي أدار بها البلد كل ذلك الوقت لينتهي به المصير إلى ذلك السجن بانتظار المحاكمة من أي كان. وكما إنها تحتضن الآن المعارضة البعثية العراقية الجديدة التي تمكنت من لهرب وتجميع قلولها والتي كانت تكن لها أشد العداء قبل ذلك.

كل هذا برغم توقع الكثير من المحللين السياسيين والمراقبين أن القيادة السورية الشابة الجديدة ستدير أزماتها بغير الطريقة القديمة التي حكمت البلاد طوال السنوات الماضية، كما ظهرت ببعض البوادر على السطح في البداية.

ولكن يبدو أن التوجه السياسي للحرس القديم الذي ما زال موجوداً في قيادتها السياسية الآن لا زال فاعلاً في المشهد السياسي السوري، إذ إنها تراهن على وفق حساباتها القديمة في فاعلية الموقف السياسي الدولي والأوروبي تحديداً وتأثيره على الموقف الأمريكي.

لكن الموقف الدولية وسواء كانت الأوربية أو الروسية أو الصينية وكما يظهر مغيبة للآمال ولا تستحق للراهنة عليها أو انتظار ما ستؤول إليه النتائج في ضوء التحقق منها بعد التاسع من نيسان 2003. فماذا انتظر قيادة السورية لكي تضمن سلامة بلدها وشعبها وقبلها سلامتها الشخصية في الأقل.

هل ستحرر أراضيها في الجولان أو ستحرر فلسطين عبر دعم (المقاومة) في العراق بتلك الطريقة التي كان يعتقدها صدام؟ الجواب لدى القيادة السورية قبل أن يوضع قانون محاسبة سوريا موضع التنفيذ.